



البنك المركزي العراقي

دائرة الاحصاء والابحاث  
قسم الاقتصاد الكلي

# التقرير الاقتصادي الفصلي للفصل الثالث 2022

## المحتويات

|    |                                         |
|----|-----------------------------------------|
| 1  | المقدمة                                 |
| 2  | <b>القطاع الحقيقي</b>                   |
| 2  | 1. الناتج المحلي الإجمالي               |
| 7  | 2. التضخم                               |
| 9  | <b>القطاع النقدي</b>                    |
| 9  | 1. التطوّرات النقدية                    |
| 10 | 2. أدوات السياسة النقدية                |
| 13 | <b>تطوّرات القطاع المصرفي</b>           |
| 13 | 1. القدرة الرأسمالية                    |
| 13 | 2. الودائع المصرفية                     |
| 14 | 3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية |
| 15 | 4. أسعار الفائدة                        |
| 17 | 5. مبادرات البنك المركزي                |
| 19 | <b>القطاع المالي</b>                    |
| 19 | 1. الموازنة العامة                      |
| 23 | 2. الدين العام الداخلي                  |
| 24 | <b>القطاع الخارجي</b>                   |
| 24 | 1. حجم التجارة                          |
| 26 | 2. ميزان المدفوعات                      |
| 29 | <b>نظام المدفوعات العراقي</b>           |

## مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً خلال هذا الفصل بالرغم من استمرار الحرب الروسية الأوكرانية التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي، حيث رافق هذه الحرب ارتفاع مستويات الأسعار لأغلب السلع والخدمات خصوصاً أسعار الطاقة (النفط والغاز)، وقد انعكس هذا التحسن المتزامن مع ارتفاع أسعار الطاقة إيجاباً على الإيرادات العامة في العراق خلال الفصل الثالث من عام 2022 مقارنة بذات الفصل من عام 2021.

كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذا الفصل نمواً مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق نتيجة لزيادة إنتاج النفط الخام، إضافة إلى نمو أغلب الأنشطة الاقتصادية نتيجة استمرار مبادرات البنك المركزي في تنشيط قطاعات (الصناعي، الزراعي، العقاري، الخدمي...)، حيث ساهمت مبادرات البنك المركزي بتمويل الوحدات السكنية ومشاريع القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وقد ارتفعت المبالغ الممنوحة من المبادرات إلى ما يقارب نسبة

(66%). في الوقت ذاته شهد مُعدّل التضخم العام وبعد الاستبعاد انخفاضاً لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق،

وشهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة، حيث ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2)، كما سجّلت الاحتياطات الأجنبية ارتفاعاً نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط عالمياً، ونمو الاستثمارات والذهب. وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق ورصيد الودائع والائتمان النقدي لدى المصارف لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

وبالانتقال إلى القطاع المالي نجد ارتفاع الإيرادات العامة والنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، وشهد القطاع الخارجي نمواً في الصادرات والاستيرادات نتيجة عودة الحياة بعد رفع القيود المتعلقة بوباء كورونا. فيما سجّل ميزان المدفوعات عجزاً، نتيجة لانخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع.

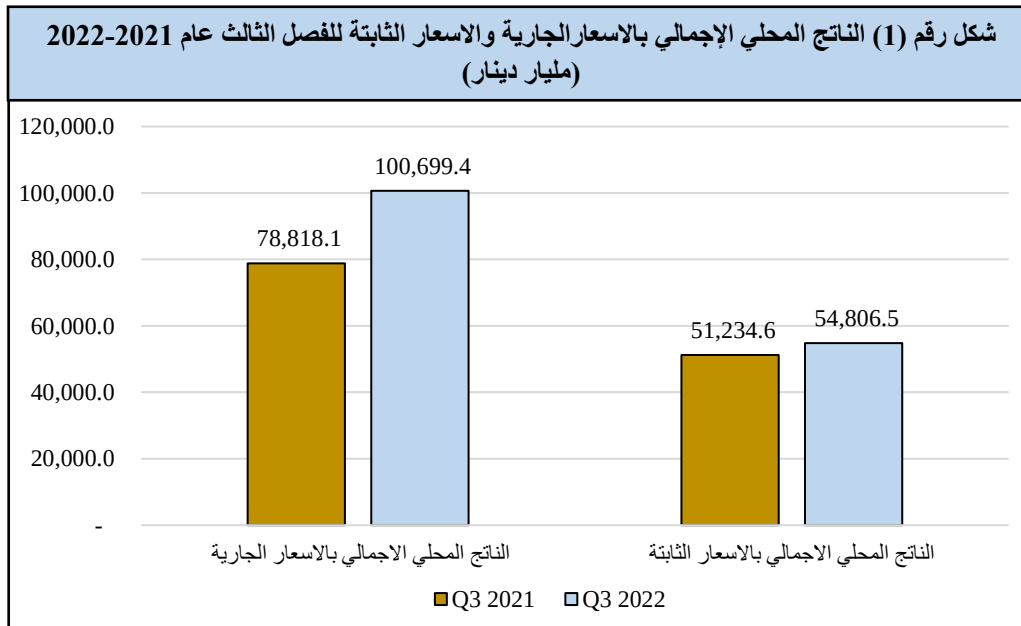
## 1. الناتج المحلي الإجمالي

### 1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثالث من عام 2022 نمواً بنسبة (7.0%) ليبلغ (54,806.5) مليار دينار مقابل (51,234.6) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم (1)، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة (16%) الناجم عن ارتفاع حصة الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، فيما انخفض الناتج المحلي بدون النفط انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (5.4%) نتيجة الانخفاض في كُلي من قطاع الزراعة وتجارة الجملة والمفرد وخدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (55.3%- ، 17.8%- ، 1.4%-) على التوالي.

### 2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

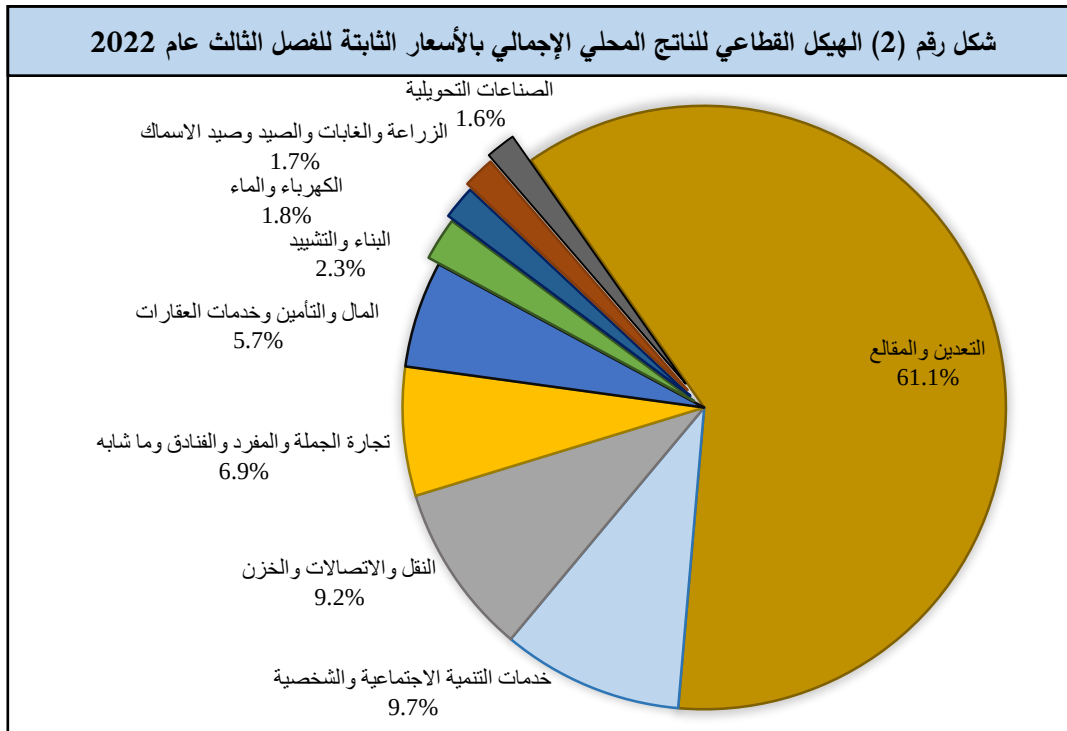
سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (27.8%) ليسجل (100,699.4) مقابل (78,818.1) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم (1)، تأتي هذه الزيادة بالدرجة الأساس إلى ارتفاع المعدل اليومي لتصدير كميات النفط الخام بنسبة (7.9%)، فضلاً عن زيادة أسعار النفط الخام بنسبة (33.5%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (1.8%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.



### 3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثالث 2022 بنسبة (61.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي الأنشطة (38.9%)، فيما احتل قطاع

التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (9.7%) وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثالثة بنسبة (9.2%)، فيما سجّل قطاع الصناعة التحويلية أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.6%)، وكما موضح أدناه في الشكل رقم (2).



جدول رقم (1) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الثالث عام 2022

| الأهمية النسبية % | نسبة النمو % | الأنشطة الاقتصادية                     |
|-------------------|--------------|----------------------------------------|
| 61.1              | 16.4         | التعدين والمقالع                       |
| 9.7               | -1.4         | خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية      |
| 9.2               | 4.2          | النقل والاتصالات والخزن                |
| 6.9               | -17.8        | تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه |
| 5.7               | 7.2          | المال والتأمين وخدمات العقارات         |
| 2.3               | 12.8         | البناء والتشييد                        |
| 1.8               | 23.8         | الكهرباء والماء                        |
| 1.7               | -55.3        | الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك   |
| 1.6               | 37.3         | الصناعة التحويلية                      |

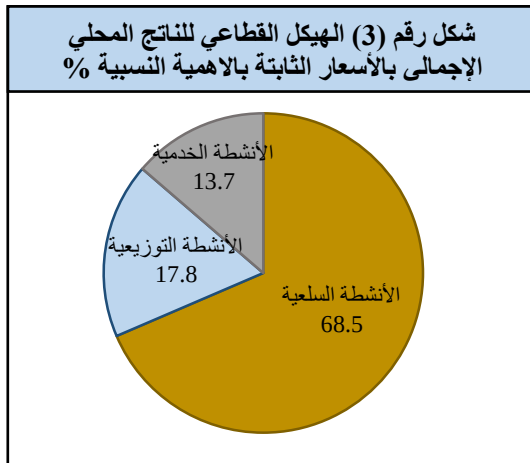
ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج من جانب وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط. من جانب آخر نلاحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي بشكل واضح، مما يعني بقاء العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات.

#### 4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع الأنشطة نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت الأنشطة السلعية نمواً بنسبة (12.4%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي، فيما انخفضت الأنشطة التوزيعية بنسبة (4.6%-) نتيجة انخفاض نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه. كما

انخفضت الأنشطة الخدمية بنسبة (0.2%-) نتيجة الانخفاض الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت الأنشطة السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (68.5%)، فيما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (17.8%) ولا يزال نشاط النفط الخام هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية، واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الثالثة وبنسبة (13.7%).



#### جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

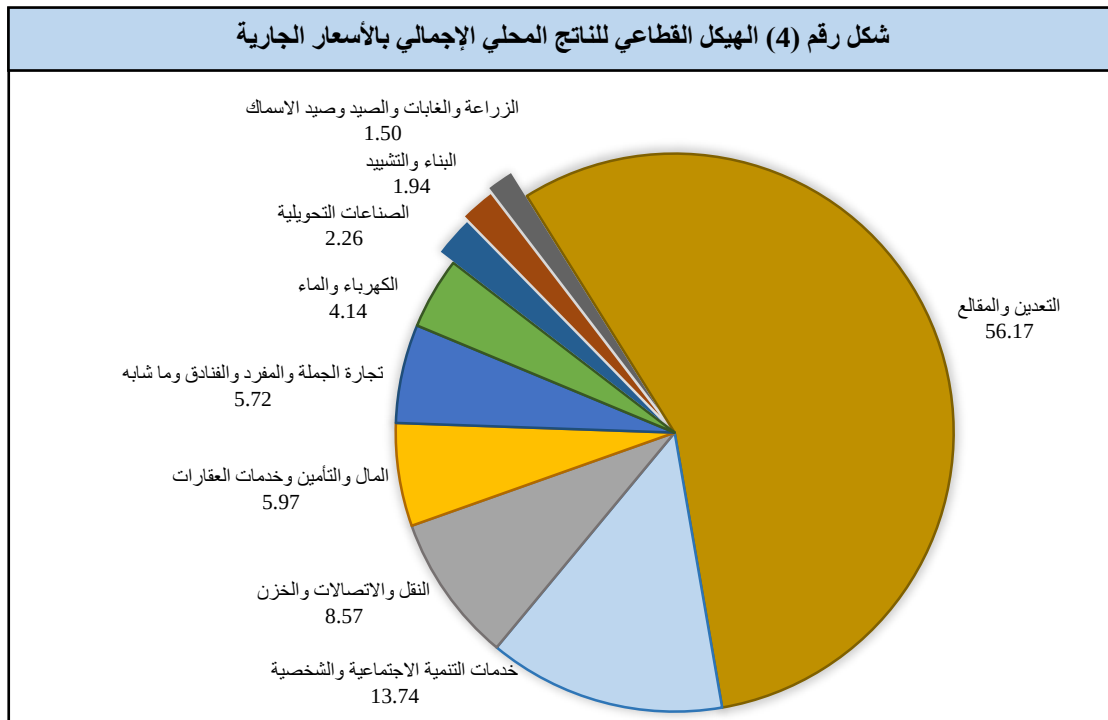
(مليون دينار)

| الأنشطة الاقتصادية | Q3 2021      | Q3 2022      | النمو % | الاهمية النسبية % |
|--------------------|--------------|--------------|---------|-------------------|
| الأنشطة السلعية    | 33,825,313.1 | 38,010,189.6 | 12.4    | 68.5              |
| الأنشطة التوزيعية  | 10,321,839.3 | 9,849,515.3  | -4.6    | 17.8              |
| الأنشطة الخدمية    | 7,596,694.3  | 7,579,454.0  | -0.2    | 13.7              |
| المجموع            | 51,743,846.7 | 55,439,158.9 | 7.1     | 100               |

## الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثالث 2022 بنسبة (56.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي

الأنشطة (43.8%)، احتل خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية بنسبة (13.7%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (8.6%) فيما سجّل قطاع الزراعة والغابات ادنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.5%)، وكما موضح أدناه في الشكل رقم (4).



## جدول رقم (3) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثالث عام 2022

| الأهمية النسبية % | نسبة النمو % | الأنشطة الاقتصادية                     |
|-------------------|--------------|----------------------------------------|
| 56.17             | 58.3         | التعدين والمقالع                       |
| 13.74             | 0.3          | خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية      |
| 8.57              | 12.1         | النقل والاتصالات والخزن                |
| 5.96              | 11.5         | المال والتأمين وخدمات العقارات         |
| 5.72              | -13.6        | تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه |
| 4.14              | 59.7         | الكهرباء والماء                        |
| 2.26              | 37.2         | الصناعة التحويلية                      |
| 1.94              | -2.2         | البناء والتشييد                        |
| 1.50              | -53.1        | الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك   |

#### 4-1 الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع الأنشطة نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت الأنشطة السلعية نمواً بنسبة (47%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي بشكل ملحوظ، فيما نمت الأنشطة التوزيعية بنسبة (2.8%) نتيجة ارتفاع كُلف النقل والاتصالات ونشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه. كما ارتفعت الأنشطة

الخدمية بنسبة (1.3%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التتمة الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن. أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت الأنشطة السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (66.0%)، فيما احتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (17.8%) واحتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثالثة (16.2%).

جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

| الأنشطة الاقتصادية | Q3 2021      | Q3 2022       | النمو % | الاهمية النسبية % |
|--------------------|--------------|---------------|---------|-------------------|
| الأنشطة السلعية    | 45,821,015.5 | 67,341,752.8  | 47      | 66.0              |
| الأنشطة التوزيعية  | 16,085,030.9 | 16,541,761.2  | 2.8     | 16.2              |
| الأنشطة الخدمية    | 17,893,360.8 | 18,128,491.0  | 1.3     | 17.8              |
| المجموع            | 79,799,407.2 | 102,012,005.0 | 27.8    | 100.00            |

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا الصادر عن صندوق النقد الدولي في 2022 شهدت البيئة الاقتصادية على الصعيد العالمي تدهوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، متبوعة بالحرب المستمرة التي شنتها روسيا على أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا التي ما تزال آخذة بالاتساع.

إن معدلات التضخم استمرت في الارتفاع بشكل مفاجئ في المنطقة وتشير التوقعات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصل نسبته إلى (5.0%) خلال 2022 مقارنة (4.1%) في 2021 ورغم التحسن فإن التوقعات تشير إلى أن الأوضاع العالمية المتفاقمة سيكون لها تأثير على العام القادم، مع تباطؤ النمو الاقتصادي لتصل نسبته إلى (3.6%) في 2023.

## 2. التضخم

سجل مُعدّل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثالث لعام 2022 نسبة (5.0%) على أساس سنوي، إذ بلغ (118.1) نقطة في الفصل الثالث 2022 مقابل (112.4) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع كل فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

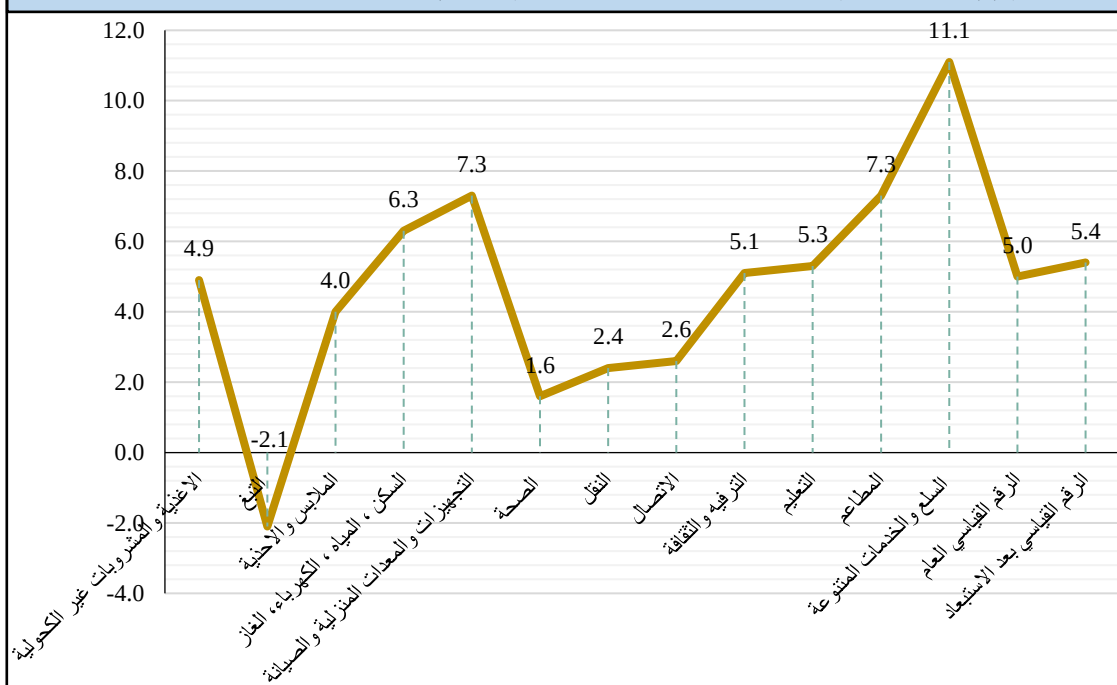
سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشروبات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (5.4%) على أساس سنوي، إذ سجل (120.0) نقطة للفصل الثالث عام 2022 مقابل (113.8) نقطة لذات الفصل من عام 2021 كما في الشكل رقم (5).

ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع مُعدّلات التضخم خلال هذا الفصل ليبلغ أعلى ارتفاع لها في فترة السلع المتنوعة لتسجل (11.1%) فيما سجّلت كلّ من المطاعم والفنادق والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (7.3%)، فيما سجّلت فترة التعليم (5.3%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة إيقاف قرار تخفيض الأجور بسبب انتشار الجائحة وعودتها إلى مستويات قبل الجائحة، وسجّلت فترة الاغذية المشروبات غير الكحولية (4.9%)، فيما سجّلت فترة

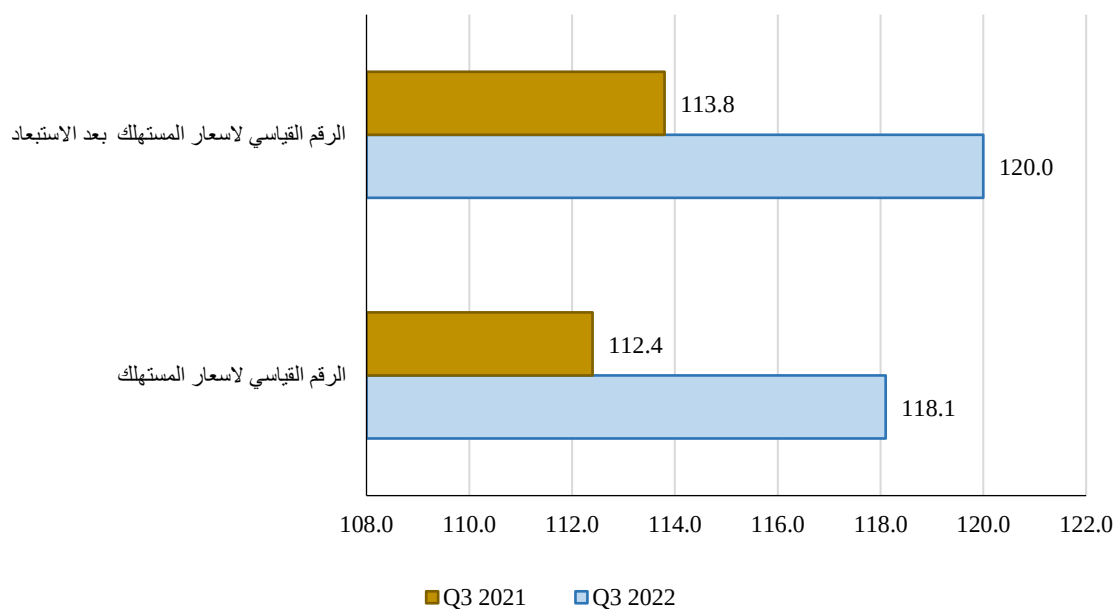
الصحة اقل مُعدّل ارتفاع ليبلغ (1.6%) كما في الشكل رقم (5). في ذات الوقت سجّلت فترة التبغ انخفاضاً بنسبة (2.1%) ويعزى ذلك إلى انخفاض اسعار التبغ العالمية. من جانب آخر نجد ان التضخم في العراق هو أقل من التضخم العالمي البالغ (8.8%) في الفصل الثالث عام 2022 مما يعني نجاح السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد عن طريق استخدام سعر الصرف كمثبت إسمي.

يعيش الاقتصاد العالمي مُعدّلات غير مسبقة للتضخم وتسعى السياسات النقدية في العديد من الدول لكبحه، إلا أن الخطر الأكثر تهديداً هو أن يتحول تباطؤ النمو إلى ركود ليعيش العالم ما يعرف بالتضخم الركودي حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للتضخم العالمي لعام 2022 إلى (8.8%) من (8.3%) في شهر تموز 2022 كما توقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم مرتفعاً لمدة أطول مع توقّعات بتأثير الركود على أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي وأشار الصندوق انه يتوقع أن يبلغ التضخم العالمي ذروته بنهاية عام 2022 لكنه سيظل مرتفعاً لمدة أطول مما كان مقدراً في الأصل، لذا على السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار مع توجيه سياسات المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشدداً بدرجة كافية تنسيقاً مع السياسة النقدية وقد يكون للإصلاحات الهيكلية دور إضافي في دعم الكفاح ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات بينما يعد التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء.

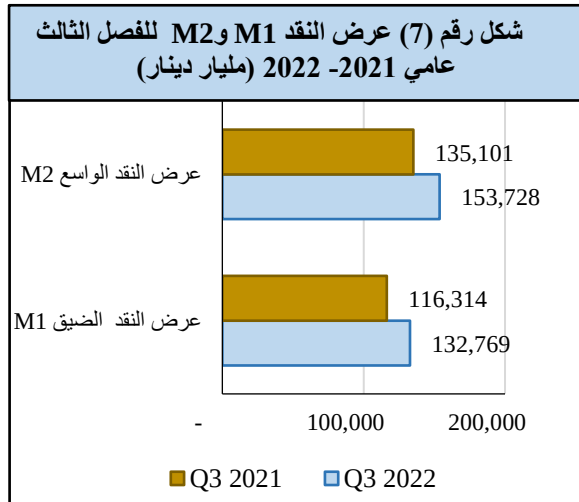
شكل رقم (5) مُعدّل التضخم % بحسب المجاميع الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الثالث 2022



الشكل رقم (6) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة) للفصل الثالث عامي 2021-2022



منخفضة في عرض النقد لتبلغ (13.6%) وهي أقل قياساً بالعام السابق البالغة (13.9%) مما يشكل ضغطاً على البنك المركزي في تنفيذ سياساته كون النسبة الأكبر من عرض النقد هي خارج البنوك.



### 1.3 الاحتياطيات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الثالث لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (40.5%) ليبلغ (121.4) ترليون دينار مقابل (86.4) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، نتيجة لارتفاع كُلي من الاستثمارات والذهب بنسبة (44.4%)، (30.0%) على التوالي، نتيجة لارتفاع إيرادات النفط بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية من جانب وإلى تعزيز رصيد البنك من الذهب بعد شراء ما يقارب (34) طن خلال هذا الفصل، بالمقابل انخفض رصيد

### 1. التطورات النقدية:

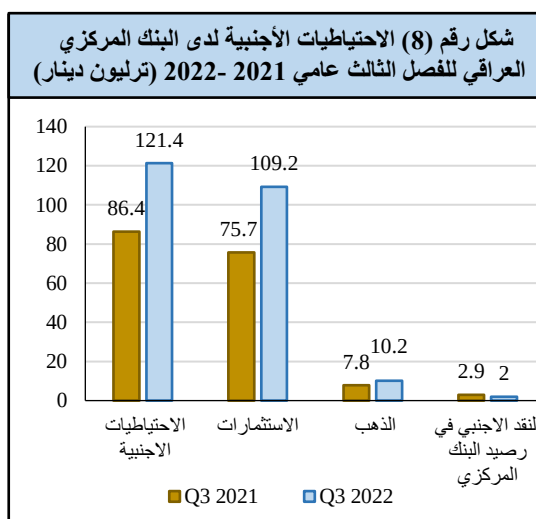
#### 1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثالث 2022 ارتفاعاً بنسبة (14.1%) ليسجل (132,769) مليار دينار مقابل (116,314) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كُلي من الودائع الجارية والعملية خارج البنوك بنسبة (21.4%) و (9.3%) على التوالي، والذي جاء نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق العام الذي يُمول عن طريق زيادة مشتمليات وزارة المالية الدينار العراقي من البنك المركزي ولا سيما بعد إقرار قانون الأمن الغذائي.

#### 1.2 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الثالث 2022 بنسبة (13.8%) إذ بلغ (153,728) مليار دينار، مقابل (135,101) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (14.1%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (11.6%)، من جانب آخر لا زالت الودائع الأخرى تشكل نسب

النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (32.6%) وهذا الانخفاض لا يؤثر على أداء السياسة الاقتصادية أو الاستقرار المالي إذ أن رصيد النقد الأجنبي في البنك المركزي العراقي لا تتجاوز نسبته (1.6%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية، بالمقابل سجّل مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع نسبة (79%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، ممّا يدل على كفاءة السياسة النقدية في إدارة الاحتياطيات.



## 2. أدوات السياسة النقدية

### 2.1 نافذة بيع العملة

- سجّلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الثالث 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (17.4%) لتبلغ (14.2) مليار دولار مقابل (12.1) مليار دولار

لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى زيادة مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (26%) والتي تشكّل نسبة (85.2%) من إجمالي مبيعات الدولار بالرغم عن انخفاض مبيعات النقد بنسبة (14.9%) والذي يشكّل نسبة (14.8%) من إجمالي مبيعات الدولار عبر النافذة.

- سجّلت مشتريات البنك المركزي للدollar الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الثالث 2022 ارتفاعاً بنسبة (12.4%) إذ بلغت (13.5) مليار دولار، مقابل (12) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

- حافظ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية من قبل المصارف على قيمته البالغة (1470) دينار لكل دولار، في حين سجّل مُعدّل سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية ارتفاعاً بنسبة (0.2%) إذ بلغ (1476) دينار للدollar الأمريكي للفصل الثالث من عام 2022 مقارنة بـ (1473) دينار لكل دولار أمريكي عام 2021.

## 2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الثالث لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (18.9%)، إذ بلغ (12.6) ترليون دينار مقابل (10.6) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بنفس الفصل من العام السابق بنسبة (19.3%).

ارتفع الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الحكومية بنسبة (21.5%) والتي تشكل (88.6%) من إجمالي رصيد الاحتياطي، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة (6.3%) والتي تشكل (11.4%) من إجمالي رصيد الاحتياطي.

## 2.3 حوالات البنك المركزي

من أجل إتاحة الفرصة أمام المصارف التجارية لتنويع استثماراتها من جهة، والمحافظة على تعزيز جاذبية الدينار العراقي من جهة أخرى، تم استئناف حوالات البنك المركزي بالدينار العراقي لأجل (182) يوم و(364) يوم وذلك وفق الإعدام المؤرخ في 2022/5/30 والمرقم بالعدد 1803/6/6، وعلى أن لا يتجاوز السقف الاستثماري بنسبة (30%) من الودائع الجارية ونسبة (100%) من الودائع الثابتة بالنسبة لمصرفي الصناعات

• سجل مُعدّل سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية انخفاضاً بنسبة (0.1-%) إذ بلغ (1477) دينار للدولار الأمريكي للفصل الثالث من عام 2022 مقارنة بـ (1479) دينار لكل دولار أمريكي للفصل الثاني عام 2022.

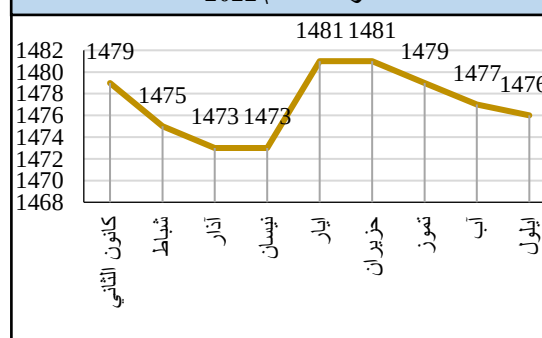
• فيما بلغت فجوة سعر الصرف للفصل الثالث عام 2022 (0.5%) وهذا يدل على فاعلية السياسة النقدية في المحافظة على استقرار سوق الصرف خلال هذا الفصل إذ أنها لم تتجاوز النسبة المعيارية البالغة (±2%).

جدول رقم (5) مُعدّل سعر الصرف الرسمي والموازي للفصل الثالث عامي (2021-2022) دينار لكل دولار

| التفاصيل                         | Q3 2021 | Q2 2022 | Q3 2022 |
|----------------------------------|---------|---------|---------|
| مُعدّل سعر الصرف الرسمي          | 1,470   | 1470    | 1,470   |
| مُعدّل سعر الصرف الموازي (السوق) | 1,473   | 1479    | 1,476   |
| الفجوة %                         | 0.2     | 0.6     | 0.5     |

الفجوة = سعر الصرف الموازي/سعر الصرف الرسمي\*100-100

شكل رقم (9) مُعدّل سعر الصرف الموازي للفصلين الثاني والثالث عام 2022



والزراعي التعاوني وذلك وفق الإعمام المؤرخ في 2022/5/31 والمرقم بالعدد 1866/6/6، بالنسبة لحوالات لأجل (182) يوم لهذا الفصل 2022 بلغت (95,000) مليون دينار وبمعدل فائدة (3%)، أما حوالات لأجل (364) يوم فبلغت (80,000) مليون دينار وبمعدل فائدة (3.5%).

#### 2.4 النوافذ الاستثمارية

تم إعادة العمل بالمنتجات المالية وفق قرار البنك المركزي، وذلك وفق الإعمام المرقم بالعدد (1866/6/6) بتاريخ 2022/5/31، حيث تم استئناف العمل بالودائع لمدة (30) يوم بالدينار العراقي وبفائدة بلغت (1%)، حيث بلغ المبلغ المستثمر (210,000) مليون دينار، أما المبلغ المسدد فبلغ (170,000) مليون دينار، وبلغ المبلغ المتراكم (210,000) مليون دينار.

## 1. القدرة الرأسمالية

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثالث لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (2.7%) لتبلغ (17.8) ترليون دينار مقابل (17.3) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق.

بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (74.6%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.4%).

ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رؤوس أموال المصارف الحكومية بنسبة (6.9%) نتيجة قيام مجلس الوزراء بإصدار قرارات تخص زيادة رأسمال كلٍ من المصرف الصناعي والزراعي في نهاية عام 2021، فيما ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (1.4%)، وذلك استجابةً لقرار البنك المركزي الخاص بالزام المصارف برفع رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار.

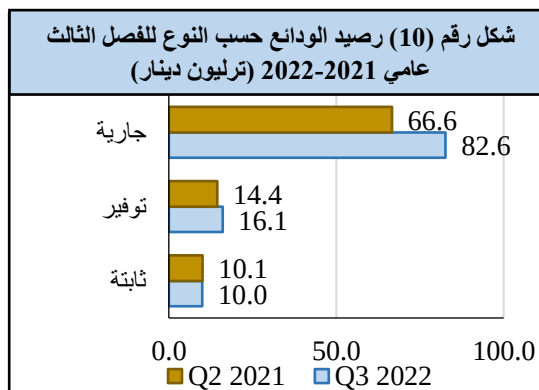
## 2. الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع في الفصل الثالث من عام 2022 بنسبة (19.2%) لتبلغ (108.7) ترليون دينار مقابل (91.2) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت كلٍ من (الودائع الجارية، التوفير) بنسبة (24%)، (11.4%) على التوالي، أما بالنسبة لهيكل الودائع فلا تزال الودائع الجارية مهيمنة على

إجمالي الودائع، حيث بلغت نسبة المساهمة (76%) فيما بلغت مساهمة ودائع التوفير والثابتة (14.8%)، (9.2%) على التوالي. أما على مستوى القطاع، فقد ارتفع رصيد الودائع لدى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (20.3%)، (17.2%)، (19.8%) على التوالي، ويُعزى هذا إلى تحسن أسعار النفط الخام الذي انعكس على إيرادات الحكومة المركزية من جانب وإلى زيادة مبالغ المبادرات الممنوحة التي تتطلب فتح حساب للزبون بغية إيداع قرض المبادرة فيه قبل استغلاله من قبل الزبون من جانب آخر.

من جانب آخر كان أثر التوطين واضح على رصيد الودائع الجارية للقطاع الخاص، بينما شكّلت ودائع الحكومة المركزية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص ما نسبته (28.6%)، (26.6%) و(44.9%)

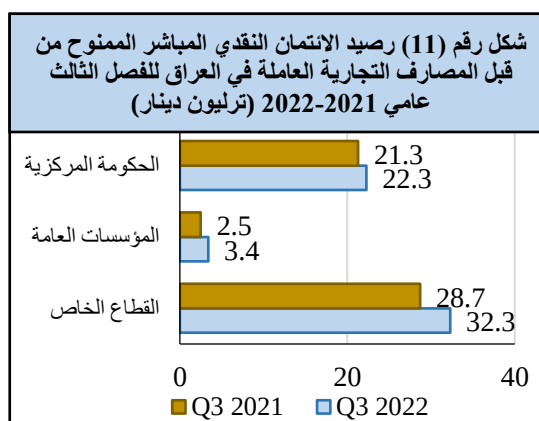
من إجمالي الودائع على التوالي، كما في الشكل رقم (10).



### 3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثالث 2022 ارتفاعاً بنسبة (10.5%) ليلعب (58) ترليون دينار مقابل (52.5) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُلي من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومة المركزية بنسبة (12.5%) و (35.4%) و (4.8%) على التوالي مقارنة بالفصل الثالث من عام 2021 كما في الشكل

رقم (11)



احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (55.7%) مقابل (38.4%) لقطاع الحكومة المركزية و (5.9%) لقطاع المؤسسات العامة.

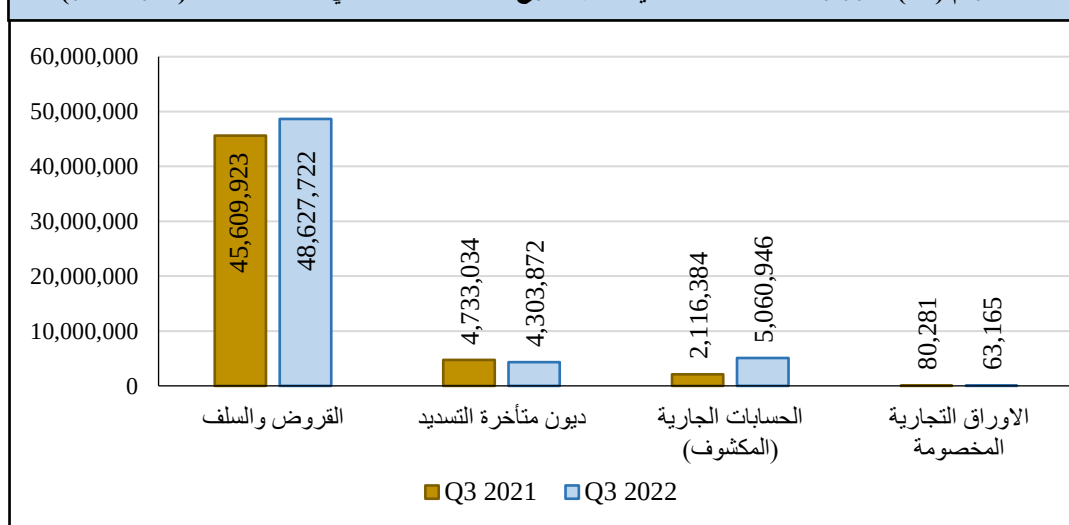
كما ارتفع رصيد الحسابات الجارية (المكشوف) بنسبة (139.1%)، ويُعزى هذا إلى ارتفاعه في كُلي من القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (26.9%)، (106459.4%) على التوالي، وسجل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (6.6%)، ويُعزى هذا إلى ارتفاعه في كُلي من القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة (16.0%)، (39.2%) على التوالي، بينما سجل رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل انخفاضاً بنسبة (9.1%)، نتيجة قيام المصارف بأخذ ضمانات أكثر فضلاً عن ارتفاع قروض التوطين، كما انخفض رصيد الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (21.3%)، قياساً بالفصل الثالث 2021، نتيجة انخفاضها لدى القطاع الخاص بنسبة (38%)، كما في جدول رقم (6).

**جدول رقم (6) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الثالث عامي 2021-2022**

(مليون دينار)

| الاوراق التجارية المخصصة |         | الحسابات الجارية (المكشوف) |           | ديون متأخرة التسديد |           | القروض والسلف |            |                  |
|--------------------------|---------|----------------------------|-----------|---------------------|-----------|---------------|------------|------------------|
| Q3 2022                  | Q3 2021 | Q3 2022                    | Q3 2021   | Q3 2022             | Q3 2021   | Q3 2022       | Q3 2021    |                  |
| 13,905                   | 805     | 2,424,227                  | 2,275     | 61                  | 0         | 19,877,444    | 21,286,651 | الحكومة المركزية |
| 0                        | 0       | 90,532                     | 107,542   | 71,314              | 77,472    | 3,248,049     | 2,333,387  | المؤسسات العامة  |
| 49,260                   | 79,476  | 2,546,187                  | 2,006,567 | 4,232,497           | 4,655,562 | 25,502,229    | 21,989,885 | القطاع الخاص     |
| 63,165                   | 80,281  | 5,060,946                  | 2,116,384 | 4,303,872           | 4,733,034 | 48,627,722    | 45,609,923 | المجموع          |

**شكل رقم (12) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للفصل الثالث عامي 2021-2022 (مليون دينار)**



#### 4. أسعار الفائدة

شهدت مُعدّلات الفائدة على الودائع لمدة سنة ارتفاعاً بنسبة (10.6%) قياساً بذات الفصل من العام السابق وهذا ناجم عن سياسات التشجيع التي تقوم بها المصارف لجذب الودائع فيما سجّل متوسط فائدة الإقراض قصير الاجل انخفاضاً بنسبة (1.7-) قياساً بذات الفصل من العام السابق وهذا بدوره اثر على معامل الانتشار لينخفض ويسجّل (6.4%) مقابل (7.1%) في الفصل الثالث عام 2021. سجّل مُعدّل الفائدة الحقيقي على الودائع ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2022 ليلبغ

(0.2%) مقابل (2.9-) عام 2021 نتيجة ارتفاع فائدة الودائع الاسمي في الوقت الذي شهد فيه التضخم انخفاضاً ليلبغ (5.0%) عام 2022 مقابل (7.6%) عام 2021 بالرغم من ذلك تحتاج المصارف إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات لجذب المودعين بغية توفير الغطاء اللازم لتوفير الائتمان أما فيما يخص الإقراض فان مُعدّل فائدة الإقراض الحقيقي قصير الاجل قد ارتفع خلال عام 2022 ليلبغ (6.6%) مقابل (4.2%) عام 2021 بسبب انخفاض مُعدّل التضخم حيث ان مُعدّلات التضخم المنخفضة تؤدي إلى انخفاض

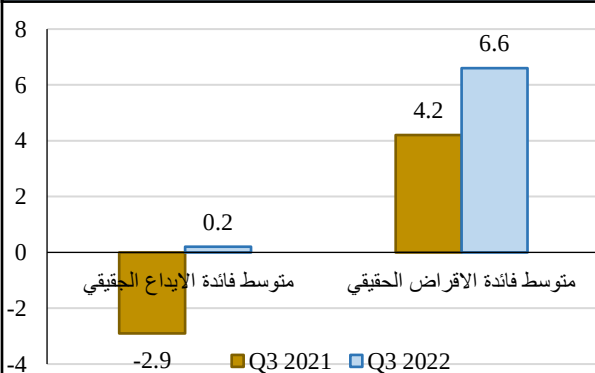
الفائدة جراء ارتفاع العوائد المتأتية منها.

مُعدّلات التكلفة على اسعار الفائدة وهذا بدوره سيؤدي إلى قيام المصارف بخفض اسعار

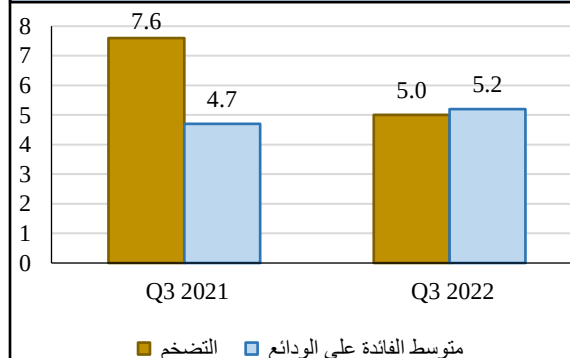
جدول رقم (7) أسعار الفائدة للفصل الثالث عامي 2021-2022

| مُعدّل النمو % | Q3 2022 | Q3 2021 | الفقرات                            |
|----------------|---------|---------|------------------------------------|
| 10.6           | 5.2     | 4.7     | متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة |
| -1.7           | 11.6    | 11.8    | متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل     |
| -9.9           | 6.4     | 7.1     | معامل الانتشار                     |
| -34.2          | 5.0     | 7.6     | مُعدّل التضخم                      |
| -106.9         | 0.2     | -2.9    | متوسط فائدة الایداع الحقيقي        |
| 57.1           | 6.6     | 4.2     | متوسط فائدة الاقراض الحقيقي        |

شكل رقم (14) متوسط فائدة الاقراض والایداع الحقيقي %



شكل رقم (13) العلاقة بين متوسط الفائدة على الودائع والاقراض قصير الاجل التضخم



أدى اشتداد الأوضاع المالية العالمية في ظل استمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة وسط بيئة عالمية تشوبها درجة عالية من عدم اليقين إلى زيادة كبيرة في المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي وإن ارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما يزيد من قيمة العملة للدولة مقارنة بالعملة ذات الفائدة المنخفضة وعلى الرغم من أن سعر الفائدة من أهم العوامل الرئيسية في تحديد سعر صرف العملة فإن سعر الصرف مقابل العملات الأخرى يتحدد نتيجة العديد من العوامل المترابطة منها (تحقيق توازن بين أسعار الفائدة والتضخم، الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، مستوى الديون، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، مُعدّل الطلب على منتجات الدولة) وتعد قضية التضخم من بين القضايا الرئيسية التي تواجه النظم المالية الذي بلغ الآن أعلى مستوياته مقارنة بعدة عقود سابقة وللحيلولة دون ترسخ الضغوط التضخمية اضطرت البنوك المركزية التي تواجه تضخماً متشبيهاً بالارتفاع إلى التعجيل بتشديد السياسة النقدية، حيث تصدرت اليمن والسودان ومصر أعلى مُعدّلات الفائدة عربياً (27%)، (16.7%)، (12.25%) على التوالي يليهم جيبوتي وتونس ولبنان وكانت جزر القمر ودول الخليج أقل الدول العربية في مُعدّلات الفائدة. كما أن رفع سعر الفائدة سيدفع في اتجاه انتقال السيولة إلى البنوك على شكل ودائع يحصل أصحابها مقابلها على فوائد مرتفعة من البنوك كأداة استثمار وهنا من المتوقع أن ينجح البنك المركزي في سحب السيولة من الأسواق وبالتالي خفض التضخم.

## 5. مبادرات البنك المركزي العراقي

### - المبادرات الممنوحة للمصارف المتخصصة لغاية 2022/9/21

استمر البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي ليلبلغ إجمالي المبلغ المخصص للمبادرات القديمة والجديدة (12,282,000) مليون دينار، بينما بلغ إجمالي المبلغ الممنوح للمبادرات (8,142,718) مليون دينار وتوزعت بين المصرف الزراعي، المصرف العقاري، صندوق الاسكان، المصرف الصناعي، واحتل المصرف العقاري المرتبة الأولى من حيث المبلغ الممنوح الذي بلغ (4,499,414) مليون

دينار بسبب توجه الجمهور نحو شراء العقارات والوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية تلاها صندوق الاسكان وبلغ (3,284,000) مليون دينار، وقد بلغت نسبة الممنوح إلى المخصص للمصرف العقاري نسبة (82%) وهي النسبة الأكبر ولصندوق الاسكان بلغ (66%) تلاها المصرف الصناعي والزراعي بنسبة (22%) و (13%) على التوالي، والجدير بالذكر ان المصرف الزراعي لم يمنح أي مبلغ ضمن المبادرة الجديدة لغاية نهاية الفصل الثالث 2022، فيما كان أعلى مبلغ ممنوح ضمن المبادرة الجديدة هو من المصرف العقاري بنسبة (89%).

### جدول رقم (8) مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة لغاية 2022/9/21

(مليون دينار)

| اسم المصرف     | إجمالي المبلغ المخصص للمبادرات | إجمالي المبلغ الممنوح للمبادرات | نسبة الممنوح إلى المخصص |
|----------------|--------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| المصرف الزراعي | 422,519                        | 56,757                          | 13%                     |
| المصرف العقاري | 5,500,000                      | 4,499,414                       | 82%                     |
| صندوق الاسكان  | 5,000,000                      | 3,284,000                       | 66%                     |
| المصرف الصناعي | 1,359,481                      | 302,547                         | 22%                     |
| المجموع        | 12,282,000                     | 8,142,718                       | 66%                     |

### - مبادرات المصارف التجارية الحكومية:-

قام البنك المركزي بتمويل المشروعات الكبيرة (الأكثر من 20 مليار دينار) بتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار عن طريق المصارف الحكومية وبلغ المبلغ الممنوح عن طريق مصرف الرشيد (17,500) مليون دينار، ومن الجدير بالذكر لم تقدم بقية المصارف الحكومية على هذه المبادرة لغاية نهاية الفصل الثالث 2022، ويعزى ذلك إلى رغبة تلك المصارف

بمنح التمويلات من اموالهم الخاصة وذلك لتحقيق عائد أكثر من حجم السيولة العالية لديها.

### - مبادرة الـ 4 ترليون دينار:-

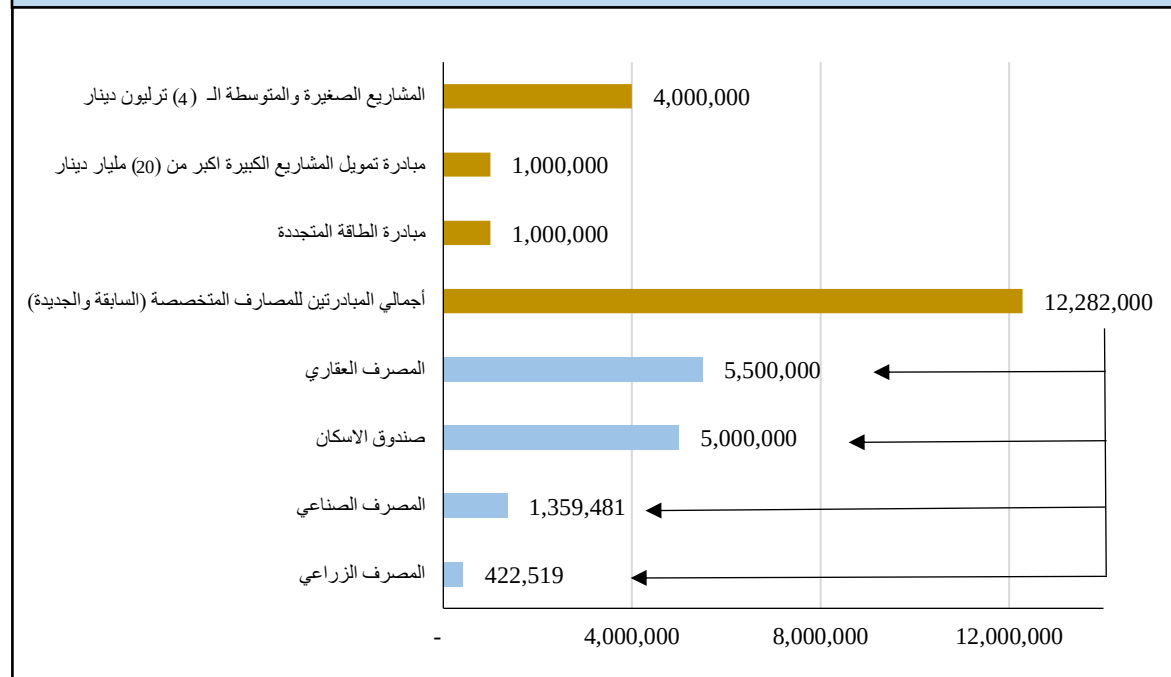
أمّا فيما يخص مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الـ (4) ترليون دينار، فقد تم منح (2,061,041) مليون دينار من قبل المصارف العاملة في العراق لصالح القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية (صحية، تربية،

سياحية) والسكنية فضلاً عن القروض الشخصية.

- **مبادرات الطاقة المتجددة (1) ترليون دينار:-**  
نتيجة للضرورة الملحة إلى التحول نحو الطاقة النظيفة بغية التخفيف من مخاطر المناخ قام البنك المركزي بدور مهم وحيوي من خلال توفير الاموال اللازمة لذلك من خلال مبادرته لتمويل الطاقة المتجددة، حيث بلغ المبلغ

المخصص لها (1) ترليون دينار وبلغ الممنوح منها (175.9) مليون، وبلغت النسبة الممنوحة (0.02%). وتعد هذه النسبة منخفضة جداً نتيجة انخفاض وعي الجمهور بأهمية هذا النوع من الطاقة، مما يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات المحفزة لحث الجمهور تجاهها.

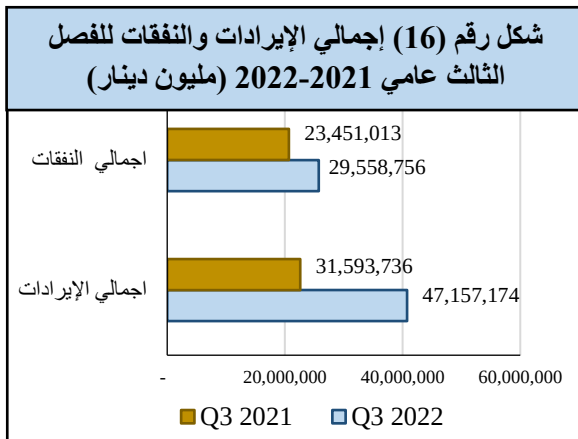
شكل رقم (15) المبالغ المخصصة لمبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق لغاية 2022/9/21 (مليون دينار)



## 1. الموازنة العامة

من إجمالي الإيرادات العامة، بينما حققت الضرائب على الدخل والثروات أعلى مُعدّل نمو بلغ (145.27%)، فيما احتلت الإيرادات الرأسمالية المرتبة الثانية في مُعدّلات النمو حيث ارتفعت بنسبة (125.4%)، كما بلغ مُعدّل نمو الرسوم (0.12%)، بينما انخفضت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة (3.49%).

يتصف النظام الضريبي بالضعف حيث لم يكن قادراً على زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة إذ لازالت تشكّل نسبة (2.1%) كما انخفضت كُلياً من حصة الموازنة من ارباح القطاع العام والإيرادات التحويلية بنسبة (26.15%-) و (44.32%-) على التوالي.



سجّلت الموازنة العامة خلال الفصل الثالث من عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في جانبي الإيرادات والنفقات بنسبة (49.26%) و(26.04%) على التوالي، ويُعزى ارتفاع الإيرادات إلى ارتفاع إيرادات النفط الخام نتيجة تحسن الاقتصاد العالمي والازمة التي ولّدتها الحرب الروسية الأوكرانية، فيما يُعزى ارتفاع النفقات إلى ارتفاع النفقات الجارية نتيجة زيادة معظم فقراته فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الاستثماري، نتيجة إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة 2022، وفيما يأتي توضيح مُفصّل لأهم فقرات الموازنة.

### 1.1 الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة للفصل الثالث من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (49.26%) والتي بلغت قيمتها (47.2) ترليون دينار مقابل (31.6) ترليون دينار للفصل الثالث من العام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (50.24%) جرّاء الارتفاع في أسعار النفط والطلب المتزايد عليه عالمياً، لا سيما أن الإيرادات النفطية شكّلت (96.07%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 التي شكّلت (95.4%)

**الفن المالي:** يعني به التغير في القواعد المالية، إذ يرى المفكرين والخبراء ان ارتفاع النفقات العامة يعزى إلى اختلاف طريقة إعداد الموازنة العامة بطريقتين **الأولى:** يدرج صافي الإيراد أو صافي النفقات في الموازنة العامة ويتم ذلك عن طريق إجراء المقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لأي دائرة حكومية وتسمى هذه الطريقة بالانتاج الصافي أو قاعدة الموازنة الصافية.

**أما الثانية:** يدرج كل إيراد وكل نفقة دون إجراء أي مقاصة بينهما وتسمى هذه الطريقة بالموازنة الإجمالية أو الكلية ومن مميزات هذه الطريقة عن الأولى انها لاتخفي أي إيراد أو نفقات وتمكن البرلمان من زيادة رقابته وهذا السبب الرئيس الذي جعل بعض البلدان المتقدمة تبتعد عن الطريقة الأولى في إعداد الموازنات واللجوء الى الطريقة الثانية مما يترتب على ذلك تضخيم ارقام النفقات العامة في الموازنة بسبب ان نفقات البلد تظهر على حقيقتها في الموازنة، ويرجح الخبراء الاقتصاديون ان زيادة النفقات تعود الى زيادة ظاهرية أو رقمية وليست زيادة حقيقية لكونها لا تدل على تحقيق زيادة في حجم أو نوع الخدمات المقدمة للجمهور.

### جدول رقم (9) الإيرادات العامة للفصل الثالث عامي 2021-2022

(مليون دينار)

| الإيرادات                           | Q3 2021    | Q3 2022    | معدل النمو % | نسبة المساهمة 2022 % |
|-------------------------------------|------------|------------|--------------|----------------------|
| الإيرادات النفطية والثروات المعدنية | 30,155,468 | 45,305,717 | 50.24        | 96.07                |
| الضرائب على الدخل والثروات          | 310,114    | 760,640    | 145.27       | 1.61                 |
| الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج       | 244,542    | 253,090    | 3.5          | 0.54                 |
| الرسوم                              | 289,185    | 289,541    | 0.12         | 0.61                 |
| حصة الموازنة من أرباح القطاع العام  | 145,642    | 107,555    | -26.15       | 0.23                 |
| الإيرادات الرأسمالية                | 17,814     | 40,148     | 125.37       | 0.09                 |
| الإيرادات التحويلية                 | 226,046    | 125,867    | -44.32       | 0.27                 |
| إيرادات أخرى                        | 204,925    | 274,616    | 34.01        | 0.58                 |
| المجموع                             | 31,593,736 | 47,157,174 | 49.26        | 100                  |

ونلاحظ من جدول رقم (9) هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات في الوقت الذي تشكّل جميع أنواع الإيرادات أقل من (5%) ممّا يضعف قوة السياسة المالية كأداة سائدة للسياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية والمحافظة على الاحتياطات الأجنبية.

### 1.2 النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال هذا الفصل بنسبة (26.04%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك إلى ارتفاع كُليّ من النفقات

الجارية والاستثمارية بنسبة (24.90%) و (42.89%) على التوالي. وفيما يلي توضيح مفصل لهما:

أ- **النفقات الجارية:** مثلت النفقات الجارية نسبة (92.8%) من إجمالي الإنفاق فيما سجّلت الرواتب والأجور أعلى نسبة مساهمة فيها لتبلغ (40.4%). إن أعلى معدل نمو للفصل الثالث من عام 2022 هو حجم المديونية (خدمة الدين) (193.4%) بسبب الاقتراض الداخلي خلال هذا الفصل مقارنة

السلعية مُعدّلات نمو سالبة بلغت  
(-1.13%) و (-36.55%) على التوالي،  
كما موضح في جدول رقم (10).

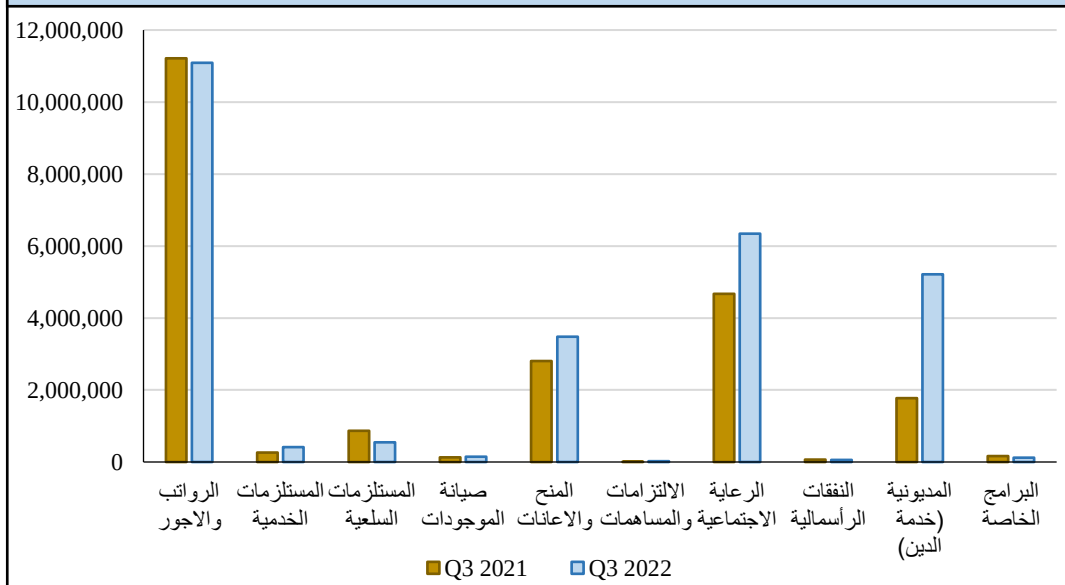
بالفصل ذاته من العام السابق، أمّا فيما  
يخص نسب نمو باقي فقرات الإنفاق فقد  
سجّلت المستلزمات الخدمية المرتبة الثانية  
وبنسبة نمو بلغت (54.18%)، فيما سجّلت  
كُلّ من الرواتب والأجور والمستلزمات

جدول رقم (10) النفقات الجارية للفصل الثالث عامي 2021-2022

(مليون دينار)

| النفقات الجارية        | Q3 2021    | Q3 2022    | مُعدّل النمو % | نسبة المساهمة % 2022 |
|------------------------|------------|------------|----------------|----------------------|
| الرواتب والأجور        | 11,213,060 | 11,086,327 | -1.13          | 40.42                |
| المستلزمات الخدمية     | 266,026    | 410,147    | 54.18          | 1.50                 |
| المستلزمات السلعية     | 862,078    | 547,016    | -36.55         | 1.99                 |
| صيانة الموجودات        | 128,387    | 147,458    | 14.85          | 0.54                 |
| المنح والاعانات        | 2,807,280  | 3,482,273  | 24.04          | 12.70                |
| الالتزامات والمساهمات  | 2,228      | 18,894     | 748.03         | 0.07                 |
| الرعاية الاجتماعية     | 4,673,587  | 6,341,403  | 35.69          | 23.12                |
| النفقات الرأسمالية     | 65,512     | 60,507     | -7.64          | 0.22                 |
| المديونية (خدمة الدين) | 1,775,944  | 5,211,288  | 193.44         | 19.0                 |
| البرامج الخاصة         | 165,500    | 122,311    | -26.10         | 0.44                 |
| المجموع                | 21,959,602 | 27,427,624 | 24.9           | 100                  |

شكل رقم (17) النفقات الجارية للفصل الثالث عامي 2021-2022



## ب- النفقات الاستثمارية: شكّلت النفقات

الاستثمارية نسبة (7.2%) من إجمالي الإنفاق وهي نسبة متدنية، ولا سيما إن الشق الاستثماري هو الإنفاق الذي يحرك الطلب على موارد السوق الإنتاجية وتحديداً سوق العمل والمهارات البشرية الذي يزيد في الوقت نفسه من نمو الدخل الوطني بآليات يطلق عليها (المعجل الاقتصادي)، وقد احتل قطاع المباني المرتبة الأولى في نسبة المساهمة لتبلغ (49.93%) ونسبة نمو بلغت (49.07%)، فيما احتل كل

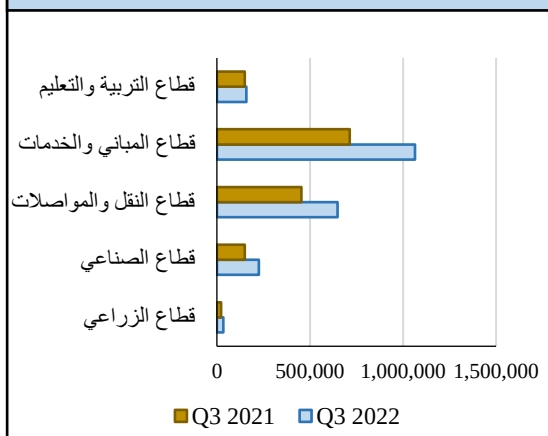
من قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسبة مساهمة (30.40%)، (10.61%) بمعدل نمو (42.42%)، (50.6%) على التوالي، فيما احتل كل من (قطاع التربية والتعليم وقطاع الزراعة) نسبة مساهمة متدنية لتبلغ (7.43%)، (1.63%)، بمعدلات نمو بلغت (5.42%)، (55.50%) على التوالي.

جدول رقم (11) النفقات الاستثمارية للفصل الثالث عامي 2021-2022

(مليون دينار)

| النفقات الاستثمارية   | Q3 2021   | Q3 2022   | معدل النمو % | نسبة المساهمة % Q3 2022 |
|-----------------------|-----------|-----------|--------------|-------------------------|
| قطاع الزراعي          | 22,301    | 34,677    | 55.50        | 1.63                    |
| قطاع الصناعي          | 150,141   | 226,113   | 50.60        | 10.61                   |
| قطاع النقل والمواصلات | 454,824   | 647,760   | 42.42        | 30.40                   |
| قطاع المباني والخدمات | 713,799   | 1,064,079 | 49.07        | 49.93                   |
| قطاع التربية والتعليم | 150,346   | 158,503   | 5.43         | 7.43                    |
| المجموع               | 1,491,411 | 2,131,132 | 42.89        | 100.0                   |

شكل رقم (18) مساهمة النفقات الاستثمارية للفصل الثالث 2022 (%)



نلاحظ ممّا سبق ان مُعدّلات نمو الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري مرتفعة بشكل ملحوظ لجميع فقراته مقارنة بذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى تنفيذ قانون الامن الغذائي الذي تم إقراره في عام 2022 نتيجة الاحداث العالمية التي اثرت بشكل كبير على مستوى الاسعار مما تطلب إقرار القانون في الوقت الذي لم يتم إقرار قانون الموازنة لعام 2022 بغية التخفيف من حدة الازمة.

## 2. الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الثالث لعام 2022 انخفاضاً بنسبة (0.95%) ليبلغ (66.6) ترليون دينار مقابل (67.2) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا إلى الانخفاض في

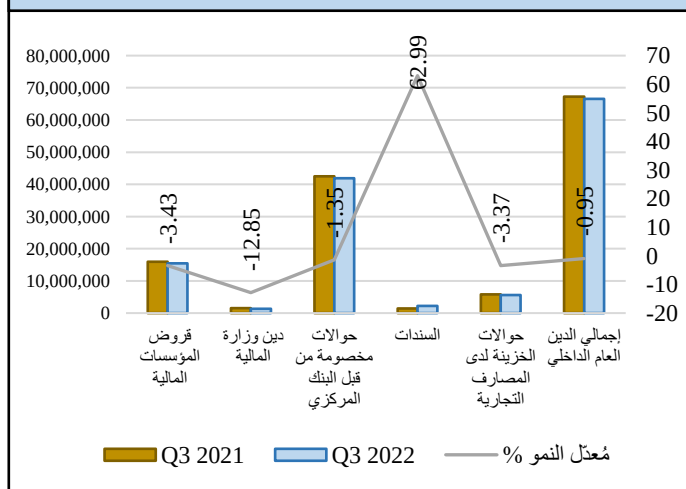
معظم فقراته نتيجة قيام وزارة المالية بتسديد الديون باستثناء فقرة السندات التي ارتفعت بنسبة (62.99%) التي تم طرحها نهاية عام 2021 بغية تغطية عجز الموازنة لعام 2021، كما مبين في الشكل رقم (20).

جدول رقم (12) الدين العام الداخلي للفصل الثالث عامي 2021-2022

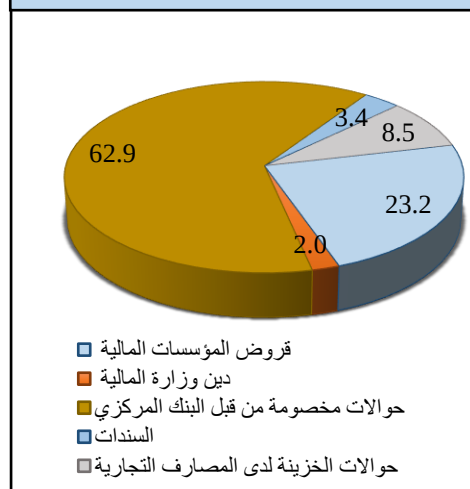
(مليون دينار)

| الدين العام الداخلي                 | Q3 2021    | Q3 2022    | معدل نمو % | نسبة المساهمة %<br>Q3 2022 |
|-------------------------------------|------------|------------|------------|----------------------------|
| قروض المؤسسات المالية               | 15,968,631 | 15,420,626 | -3.43      | 23.2                       |
| دين وزارة المالية                   | 1,555,519  | 1,355,519  | -12.9      | 2.0                        |
| حوالات مخصصة من قبل البنك المركزي   | 42,452,392 | 41,878,142 | -1.35      | 62.9                       |
| السندات                             | 1,394,543  | 2,272,938  | 62.98      | 3.4                        |
| حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية | 5,843,731  | 5,646,734  | -3.37      | 8.5                        |
| إجمالي الدين العام الداخلي          | 67,214,816 | 66,573,959 | -0.95      | 100                        |

شكل رقم (20) الدين العام الداخلي للفصل الثالث عامي 2021-2022 (مليون دينار)



شكل رقم (19) نسب مساهمة الدين العام الداخلي للفصل الثالث لعام 2022 (%)



## القطاع الخارجي

### 1. حجم التجارة

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2022 بنسبة (47.5%) حيث بلغ حجم التجارة (48,006.1) مليون دولار للفصل الثالث عام 2022 مقابل (32,557.2) مليون دولار لذات الفصل من العام 2021، ويُعزى هذا إلى ارتفاع الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (65.6%)، (18.6%) على التوالي.

#### جدول رقم (13) حجم التجارة للفصل الثالث عامي 2022-2021

| (مليون دولار) |          |          |                |
|---------------|----------|----------|----------------|
|               | 2022 Q3  | Q3 2021  | معدل النمو (%) |
| الصادرات      | 33,098.9 | 19,985.4 | 65.6           |
| الاستيرادات   | 14,907.2 | 12,571.8 | 18.6           |
| حجم التجارة   | 48,006.1 | 32,557.2 | 47.5           |

- الصادرات على أساس (FOB).  
- الاستيرادات على أساس (CIF).

### 1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات ارتفاعاً بنسبة (65.6%) خلال هذا الفصل لتبلغ

(33,098.9) مليون دولار مقابل (19,985.4) مليون دولار في ذات الفصل عام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات النفط الخام بنسبة (68.7%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط والمعدل اليومي للكميات المصدرة لهذا الفصل 2022 مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق بنسبة (33.5%) و (7.9%) على التوالي، من جانب آخر سجلت المنتجات النفطية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (16.2%) مقابل انخفاض الصادرات الأخرى بنسبة (68.1%)، لكنها بتأثير ضعيف كونها تشكّل نسبة مساهمة ضئيلة جداً، أمّا على أساس نسبة المساهمة فقد استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة بلغت (96.52%) فيما شكّلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (3.40%)، وشكّلت الصادرات الأخرى نسب متدنية لا تتجاوز (0.08%) من إجمالي الصادرات.

#### جدول رقم (14) أنواع الصادرات للفصل الثالث عامي 2022-2021

(مليون دولار)

| أنواع الصادرات     | Q3 2021  | Q3 2022  | معدل النمو % | نسبة المساهمة % 2022 |
|--------------------|----------|----------|--------------|----------------------|
| النفط الخام        | 18,933.3 | 31,947.1 | 68.73        | 96.52                |
| المنتجات النفطية   | 968.5    | 1,125.1  | 16.17        | 3.40                 |
| الصادرات الأخرى    | 83.6     | 26.7     | -68.06       | 0.08                 |
| الصادرات الإجمالية | 19,985.4 | 33,098.9 | 65.6         | 100                  |

## 2.1 الاستيرادات

سجلت الاستيرادات ارتفاعاً بنسبة (18.58%) خلال هذا الفصل، ويُعزى هذا الارتفاع إلى عودة الحياة تدريجياً إلى أوضاعها السابقة بعد أزمة كورونا مما أدى إلى ارتفاع إجمالي استيرادات القطاع الخاص بنسبة (26.0%) على الرغم من انخفاض إجمالي استيرادات القطاع الحكومي بنسبة (5.3%).

أما على مستوى مكوناتها فقد سجلت إجمالي الاستيرادات الاستهلاكية أكبر معدل نمو وبنسبة (22.81%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية بنسبة (25.96%)، فيما سجلت استيرادات القطاع الحكومي الاستهلاكية نمواً بنسبة (13.01%).

وقد احتلت إجمالي الاستيرادات الرأسمالية المرتبة الثانية لتسجل نمو بنسبة (22.54%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع استيرادات القطاع

الخاص الرأسمالية بنسبة (25.96%)، على الرغم من انخفاض استيرادات القطاع الحكومي الرأسمالية بنسبة (14.14%).

أما فيما يخص تحليل نسبة مساهمة هيكل الاستيرادات، نلاحظ أن إجمالي الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكل (64.73%)، فيما احتلت إجمالي الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (26.14%)، وجاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة ليشكل ما نسبته (9.09%)، وأخيراً الاستيرادات الحكومية الأخرى بنسبة (0.03%). من خلال تتبع هيكل الاستيرادات نلاحظ حاجة البلد إلى السلع الرأسمالية التي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية من جانب، ومن جانب آخر نلاحظه يستورد المشتقات النفطية التي من المفترض أن ينتجها نتيجة توافر المادة الأولية وتخفيض الكلف الإضافية على الدولة.

جدول رقم (15) أنواع الاستيرادات للفصل الثالث عامي 2021-2022

(مليون دولار)

| أنواع الاستيرادات           | Q3 2021  | Q3 2022  | معدل النمو % 2022 | نسبة المساهمة % 2022 |
|-----------------------------|----------|----------|-------------------|----------------------|
| الاستيرادات الاستهلاكية*    | 3,173.1  | 3,896.9  | 22.81             | 26.14                |
| الاستيرادات الرأسمالية      | 7,875.3  | 9,650.0  | 22.54             | 64.73                |
| استيرادات المنتجات النفطية  | 1,362.7  | 1,355.3  | -0.54             | 9.09                 |
| الاستيرادات الحكومية الأخرى | 158.9    | 5.0      | -96.85            | 0.04                 |
| تكاليف طبع العملة           | 1.8      | 0.0      | -100.00           | 0.00                 |
| الاستيرادات الإجمالية       | 12,571.8 | 14,907.2 | 18.58             | 100                  |

\* الاستيرادات الاستهلاكية للقطاع الخاص تقديرية، بينما الاستيرادات للقطاع الحكومي فعلية.

## 2. ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوافر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثالث 2022 عجزاً مقداره (450.1) مليون دولار. لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا العجز، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -

### 1.2 الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجّل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (17,292.6) مليون دولار خلال الفصل الثالث 2022، ونستعرض ادناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي: -

### 1.1.2 الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الثالث 2022 فائضاً بقيمة (20,427.8) مليون دولار، حيث سجّلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (33,098.9) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (1,686.2) مليون دولار، أمّا الاستيرادات الكلية فقد سجّلت مبلغاً مقداره (14,907.2) مليون دولار على أساس سيف و(12,671.1) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة

الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

### 2.1.2 صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الثالث 2022 عجزاً مقداره (3,291.2) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (6,385.9) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب، إضافة إلى تكاليف السفر.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (3,094.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

### 3.1.2 حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الثالث 2022 عجزاً بلغ (19.9) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب :-

**تعويضات العاملين:** تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الثالث 2022 فائضاً بلغ (10.7) مليون دولار.

**دخل الاستثمار:** حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (30.6) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح

الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج.

#### 4.1.2 حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الثالث 2022 فائضاً بلغ (175.9) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات البالغة (153.8) مليون دولار، تمثل أغلبها مساعدة مقدمة إلى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية إلى النازحين من المناطق الساخنة، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (12.9) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (35.0) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

#### 2.2 الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الثالث 2022 عجزاً مقداره (4.7) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة.

#### 3.2 الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الثالث 2022 مبلغاً مقداره (9,237.9) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كُلي من

الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب: -

#### 1.3.2 صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الثالث 2022 مبلغاً مقداره (508.1) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (46.4) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (461.7) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

#### 2.3.2 صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال الفصل الثالث 2022 مبلغاً مقداره (374.4) مليون دولار نتيجة الارتفاع في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (200.3) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (174.1) مليون دولار للقطاعات الأخرى.

#### 3.3.2 صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الثالث 2022، فائضاً مقداره (8,805.5) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية للقطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى بقيمة (6,423.1 ، 1,998.7) مليون دولار مع ارتفاع في صافي الودائع في الخارج بقيمة

#### 4.2 فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الثالث 2022، مبلغاً قدره (8,050.0) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغط بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.

(429.8)، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب ارتفاع في الخصوم المالية بقيمة (17.3) مليون دولار نتيجة ارتفاع التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (424.7) مليون دولار والمسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (603.2) مليون دولار، فيما بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (1,010.6) مليون دولار، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى ارتفاعاً مقداره (28.8) مليون دولار.

#### 4.3.2 الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الثالث 2022، انخفاضاً بلغ (450.1) مليون دولار، نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية (العملة والودائع).

هو مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين ويعمل النظام وفق بنية تحتية سليمة بحسب المعايير العالمية ويهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي القائم على مبدأ السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة والحد من المخاطر، بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات. وفيما يأتي عرض لأهم تطورات نظام المدفوعات.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) (62,727,596) مليون دينار بينما بلغ عدد التحويلات بالدولار الامريكي (2,337,268.3) الف دولار.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (C-CAH) بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) (8,043,538.3) مليون دينار، أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فبلغت (7,614,727.1) مليون دينار.

أما فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) بلغت (93,517.3) الف دولار وأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (102,083.8) الف دولار.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (IBCS) بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT)

(11,621,600.2) مليون دينار، أما الصكوك الالكترونية (CH) فبلغت (3,591,401.1) مليون دينار. أما فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (17,166.1) الف دولار أما للصكوك الالكترونية (CH) بلغت (7,237.6) الف دولار.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (IRPSI) فيما يخص التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية (2,234,159.7) مليون دينار، بينما بلغت التحويلات بالدولار الامريكي (1,957.8) الف دولار.

أما فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد بلغت التحويلات بالدينار العراقي لكُلٍّ من (زين كاش، ناس باي، آسيا حوالة) (225,564.2)، (26,307)، (16,352) مليون دينار على التوالي.

جدول رقم (16) نظام المدفوعات العراقي للفصل الثالث 2022

| اسم النظام                                    | عدد التحويلات بالدينار<br>العراقي (مليون دينار) | عدد التحويلات بالدولار<br>الامريكي (الف دولار) |
|-----------------------------------------------|-------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| <b>نظام RTGS</b>                              | 62,727,596                                      | 2,337,268.3                                    |
| <b>نظام C-CAH</b>                             |                                                 |                                                |
| أ- أوامر الدفع الدائنة CT                     | 8,043,538.3                                     | 93,517.4                                       |
| ب- الصكوك الالكترونية CH                      | 7,614,727.1                                     | 102,083.8                                      |
| <b>نظام IBCS</b>                              |                                                 |                                                |
| أ- أوامر الدفع الدائنة CT                     | 11,621,600.2                                    | 17,166.1                                       |
| ب- الصكوك الالكترونية CH                      | 3,591,401.1                                     | 7,237.6                                        |
| <b>نظام IRPSI</b>                             |                                                 |                                                |
| أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية | 2,234,159.7                                     | 1,957.8                                        |
| ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:   |                                                 |                                                |
| 1- زين كاش                                    | 225,564.2                                       |                                                |
| 2- ناس باي                                    | 26,307                                          |                                                |
| 3- آسيا حوالة                                 | 16,352                                          |                                                |